التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 137 – تتحقق الملكية العامة في ثلاثة أشياء هي:

أ – كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلد.

ب – المعادن التي لا تنقطع كمنابع البترول.

ج – الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها

إقرأ في هذا العدد

-سبعون عامًا عجافا من مجلة الأحوال الشخصية وما بكُم خجلٌ!

-المال والتضخم والدين أصبحوا يهددون الاقتصاد العالمي؟

-تونس و«مؤامرات» لا تنتهي...!

-القيروان: ماءٌ مفقود ومفاهيم مستوردة

الأحد 17 ربيع الأول 1448هـ | الموافق لـ 30 أوت 2026 م | العدد 606 | الثمن 1000 مليم | ر د م د 2382-2643

كلمة العدد

بن قردان، أين كرامة بني آدم؟

بقلم م.وسام الأطرش

من بن قردان، حيث ابتلع البحر شبانًا لم يجدوا في وطنهم ما يكفيهم من أمل، إلى جرجيس التي لم تندمل جراحها، إلى مدن عطشى تنتظر الماء، وأناس ينتظرون الكهرباء والوقود، وعاطلين ينتظرون عملاً لا يأتي، وسجناء يواجهون الموت في سجون مكتظة، تبدو البلاد وكأنها ساحة انتظار شاسعة، حيث لا شيء يصل، ولا شيء يتحرك، ولا شيء يتغير إلا نحو الأسوأ.

والكل ينتظر، ومن يراهن على الدولة ليصله منها شيء، فكأنما ينطبق عليه قول الله تعالى: ﴿كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾.

لكن هذه الأزمات، على خطورتها، ليست سوى أعراض لأزمة أعمق: أزمة قيمة الإنسان ومكانة النفس البشرية في ظل غياب سلطان الإسلام. فالأخطر من غياب السلطة وعجزها عن معالجة الأزمات، أن يتولد في نفس الإنسان شعور بالذل والمهانة، وبأنه بلا قيمة، ولا حماية، ولا كرامة. وهذا ما يجعل قوارب الموت أشبه بتصويت صامت بالمغادرة، حين يصبح البحر، بكل ما فيه من موت، أقل قسوة من البقاء. وهنا ينبغي أن نعود إلى الأصل الذي غُيّب عن النقاش: ما مكانة الإنسان في الإسلام؟

لم يجعل الإسلام كرامة الإنسان منحة من حاكم أو سلطة، وإنما جعلها تكريمًا إلهيًا أصيلاً: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: 70]. ثم حمى هذه الكرامة بأحكام تحفظ النفس والمال والعرض، فقال رسول الله ﷺ في خطبة الوداع: إنَّ دِماءَكُم، وأَمْوالَكم وأعْراضَكُم حرامٌ عَلَيْكُم كَحُرْمة يومِكُم هَذا، في شهرِكمْ هَذا، في بلَدِكُم هَذا، ألا هَلْ بلَّغْت؟". متفقٌ عَلَيهِ. ويقول ﷺ فيما رواه مسلم عن ربه تبارك وتعالى: "يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا". فالكرامة في الإسلام ليست شعارًا يرفع في الخطب، وإنما أحكام ومسؤوليات: لا تُهدر نفس، ولا يُظلم إنسان، ولا تُترك الرعية لمصيرها، ولا تتحول السلطة إلى وسيلة لإذلال الناس. ولهذا قال ﷺ: «لهدمُ الكعبةِ حجرًا حجرًا أهونُ على اللّهِ من قتلِ المسلم». وقال ﷺ: «كلكم راعٍ وكلكمَ مسؤول عن رعيته».

فالحاكم في الإسلام راعٍ، والولاية أمانة، ورعاية شؤون الناس ليست تفضلاً منه، بل مسؤولية يحاسب عليها. ومن تولى أمر المسلمين صار مسؤولًا عن رعايتهم.

التتمة في الصفحة الرابعة

تعددت أزمات تونس وسبيل الخلاص واحد تطبيق نظام الإسلام العادل

يأتي اتهام رئيس الجمهورية قيس سعيد لجهات لم يسمها (بأعمال مدبرة) لتأجيج الأوضاع، على خلفية أزمة المياه المعلبة، والتي أحكمت قبضتها على رقاب العباد، بالإضافة إلى أزمة المحروقات والكهرباء والمياه التي شلت الحياة، وكانت سبباً في احتجاجات طالت البلاد من شمالها إلى جنوبها.

أما حديثه عن تماسك الجبهة الداخلية وأنها كفيلة بإسقاط وإفشال (المخططات الاجرامية) فهو حديث يجافي أبسط أسس التفكير السياسي لعلاج الأزمة، فالعلاج إنما يحتاج أولا بمعرفة سبب هذه الأزمات التي لا تكاد تتوقف.

سبب الأزمات:

إن تطبيق النظم الوضعية (العلمانية) في بلاد المسلمين (ومنها تونس) على مدى عقود طويلة هي التي أورثت المسلمين ضلالًا وفقرًا وهوانًا وضياعًا وصَلَ حدًا لا تحتمله النفوسُ السَّويَّة، حيث تسببت في أن أصبح عيشُ المسلمين في بلادهم مصبوغًا بألوان الضَّنك الخانق الذي أضحى الموتُ معه عند بعض الناس مفرًا يفرون إليه اتقاءَ ما يواجهونه من البلاء والعذاب، وباتت المخدرات واقتحام مجاهيل الحياة عبر قوارب الموت خيارا اضطراريا لأبنائنا.

خطأ التشخيص:

إن رفع الرئيس قيس سعيد شعار محاربة الفساد على فرض صحته، فإنّ الفساد ليس متصلا بأشخاص الحكام فحسب، بل الفساد من النظام نفسه، الذي لا يُعبَدُ بهِ الله ولا يطاع، بل يعبد به إله الهوى من دون الله.

كما أنَّ مشاكل المسلمين في تونس لن تحل بالرجوع للديمقراطية البرلمانية ولا بالجمهورية الرئاسية ولا بكافة الأشكال الديمقراطية التي تجعل التشريع للشعب من دون الله. بل إن المناداة بهذه الحلول هو تزيين لجثمان النظام الوضعي العلماني البالي ورموزه، و إطالة عمر الفساد بإطالة عمر النظام الوضعي العلماني الذي أتى به.

لا خلاص إلا بالإسلام وحكمه العادل:

إن الخلاص يكون بإعادة تشكيل الحياة على أساس دين الله، وإنّ التغيير الحقيقي هو التغيير الذي يجعل الناس تحت ظل طاعة الله وإنّ العزة تكون تحت حكم القرآن في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

إن وضع هذا المشروع الحضاري موضع التطبيق والتنفيذ كفيل بإيقاف تفريخ الازمات بالقضاء على اسبابها، وإن الظرف اليوم مناسب أكثر من أي وقت مضى لتجسيد هذا المشروع السياسي في واقع الحياة، فحضارة الغرب دخلت في حالة احتضار بل في حالة موت سريري لا يُرتجى شفاؤه، وأنّ أصحاب الحضارة الغربية وعلى رأسهم أمريكا تعيش مشاكل داخلية وخارجية لا تتوقف، وهم يَحيَون حتى الآن على إماتة شعوب الأرض بإضلالها ونهب خيراتها وحرمانها من ممارسة إرادتها.

لذلك فإن الأمل معقود على أهل تونس وقواه الحية ، أن تخشع قلوبهم لذكر الله، فيلتفوا حول مشروع الاسلام العظيم وحملة دعوته من شباب حزب التحريرحتى يجمع الله بهم الأمة على حبله المتين فتطبق الشريعة وتحل **الأزمات وتعود** أمة هداية كما أراد لها الله سبحانه وتعالى قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

د. الأسعد العجيلي

القطار المغاربي : حين تصطدم تطلعات الأمة مع رداءة السياسة

بقلم أ.ياسين بن يحيى

في 26 أوت/أغسطس 2026، أعاد البنك الإفريقي للتنمية إحياء ملف كان يرقد في أدراج المؤسسات الدولية منذ سنوات: مشروع القطار السريع العابر للمغرب العربي، ذلك الحلم الذي يربط الدار البيضاء بالجزائر وتونس عبر شريان حديدي طوله 2300 كيلومتر، بكلفة تقديرية تتراوح بين 3.8 و4 مليارات دولار. لكن ما إن أعلن البنك عن إنجاز دراسة الجدوى، حتى عاد السؤال الأبرز إلى الواجهة: لماذا يبقى هذا المشروع حبيس المرحلة التحضيرية ، رغم جاهزيته التقنية والمالية؟

المشروع بين الجاهزية التقنية والتجميد السياسي

إنه مشروع ليس وليد اللحظة، بل ثمرة دراسة استمرت سنوات، مولها البنك الإفريقي للتنمية بـ 1.7 مليون دولار، وأنجزتها شركات دولية متخصصة، وانتهت إلى خطة هندسية محكمة: مضاعفة بعض المقاطع، كهربة الشبكة بـ 2×25 كيلوفولت ، ونظام إشارات أوروبي متطور ERTMS من المستوى الثاني. ووفق التقديرات، سينقل القطار 4689 مسافراً يومياً في البداية، ليرتفع العدد إلى أكثر من 12 ألفاً بحلول 2065، كما سينقل آلاف الأطنان من البضائع، ما يخفض تكاليف النقل بنسبة 40٪، ويختصر زمن السفر من 48 ساعة إلى 25 ساعة فقط بين الدار البيضاء وتونس.

لكن التقرير الذي نشرته "لإيكونوميست ماغربيين " في 26 أوت/أغسطس 2026 يحمل مفارقة صارخة: البنك لم يعلن عن تمويل، ولا عن جدول زمني، ولا عن موعد لانطلاق الأشغال. المشروع، بتعبير دقيق، "جاهز هندسياً، مجمد سياسياً". فالسكة الحديدية التي تصل بين المغرب والجزائر تمر عبر حدود برية مغلقة منذ 1994، وعلاقات دبلوماسية مقطوعة منذ 2021. وهنا تكمن القضية: القطار لا يحتاج إلى اختراع تقني، بل إلى قرار سياسي. وهو ما عبّر عنه البنك بوضوح: "العائق لم يعد تقنياً ولا مالياً ، بل سياسيًا بامتياز".

الانسداد السياسي وصراع الروايات

عندما يسأل المرء: من المسؤول عن تعطيل هذا المشروع الحيوي؟ تتداخل الإجابات لتشكل لوحة متناقضة من الاتهامات المتبادلة. فالمغرب يرفع صوته قائلاً: "نحن دعونا مراراً إلى فتح الحدود، لكن الجزائر ترفض ذلك ربطاً بقضية الصحراء". وفي المقابل، ترد الجزائر: "إغلاق الحدود كان رداً سيادياً على إجراءات مغربية، والقطيعة جاءت بعد أعمال عدائية، فكيف نثق بجوار لا يحترم سيادتنا؟"

في هذا الجدل، يذهب المحللون إلى أبعد من ذلك، إذ يرون في إصرار كل طرف على موقفه أهدافاً غير معلنة: المغرب يريد تثبيت مكاسب الصحراء عبر فتح الحدود، والجزائر تريد الاحتفاظ بورقة الضغط الأخيرة، وكلا الطرفين يدرك أن أي تنازل قد يُقرأ كخسارة استراتيجية.

أما تونس، التي تبدو الأكثر حماسة للمشروع، فقد أدرجت نسخة محلية منه في مخططها 2026-2030، لتربط شمال البلاد بجنوبها، وتفتح أبوابها على عنابة الجزائرية ورأس الجدير الليبية. لكنها، في الواقع تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية تجعل مشروعها المحلي غير قابل للإنجاز ولو على مستوياته الدُنيا، لتنتظر انفراجة سياسية بين الرباط والجزائر عسى أن تتحول شبكتها الداخلية إلى حلقة في سلسلة مغاربية كبرى.

المصالح الخارجية واللعبة الدولية

وإذا كان الصراع بين المغرب والجزائر يبدو ثنائيا، فإن الأطراف الخارجية تحيك في الخلفية نسيجاً معقداً من المصالح المتضاربة. ففرنسا، المستعمر السابق، تبدو في موقع المستفيد الأكبر من استمرار الانقسام: سوق مغاربية موحدة تضم 100 مليون مستهلك قد لا تحتاج إلى وساطة باريس، كما أن اتحاداً قوياً سيطالب بمراجعة اتفاقيات ما بعد الاستعمار. لذلك، تبيع فرنسا السلاح للطرفين، وتدعو رسمياً إلى الوحدة، لكنها تدرك أن فرقة الخصوم تخدم مصالحها أكثر من وحدتهم.

التتمة في الصفحة الرابعة

بيان صحفي

في ظل أنظمة وضعية بائسة قوارب الموت تحصد أرواح 13 شاباً من مدينة بن قردان

بينما ينقطع عشرات الآلاف من أبنائنا سنوياً عن الدراسة ويُلقى بهم إلى الشارع، لتتلقفهم البطالة والمخدرات والجريمة وقوارب الموت، يجدون أنفسهم بين متاهة البحث عن أبسط حاجاتهم اليومية، من ماء صالح للشرب وكهرباء، وبين الهجرة واقتحام أمواج البحر ومجاهيل الحياة بحثاً عن فتات الغرب الذي ينهب خيرات بلادهم ويمتص دماءهم، حيث لقي 13 شاباً من مدينة بن قردان حتفهم غرقاً بعد إبحارهم خلسة نحو أوروبا، لتضاف أرواحهم إلى قائمة طويلة من ضحايا قوارب الموت، في فاجعة أليمة ليست هي الأولى ولن تكون الأخيرة ما دام شباب الأمة يحرمون من ثروات بلادهم، وتغلق في وجوههم أبواب العمل والعيش الكريم.

أيها الأهل في تونس:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ فرغم هذا الواقع البائس الذي تسبب فيه النظام الوضعي وحكّام الضّرار إلا أنّ خلاصنا من براثنه وعودتنا إلى مرتبة القيادة والريادة التي ارتضاها الله لنا هو أقرب إلينا من ردّ الطرف، شرط أن نقتلع الأنظمة الوضعية من جذورها ونعتصم بحبل الله المتين ونلتزم بشريعة رب العالمين مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقاً﴾.

فالحكم بما أنزل الله في ظل الخلافة هو الملاذ الآمن الذي يحمي شباب المسلمين ويرعى شؤونهم ويحافظ على ثرواتهم. لذلك كان لزاماً على كل من يفكر في الهجرة من بلاده أن يعلم حقيقة الدول والأنظمة القائمة في الغرب، ولا يظن أنها جنة الله على الأرض، بل هي دول استعمارية تقتات على استعمار الدول الضعيفة واستعباد شعوبها. وبدل التفكير في الهجرة يجب أن ينصبّ جام غضب المهاجرين على الأنظمة القائمة في بلادهم فيقتلعوها من جذورها ويستبدلوا بها النظام الذي يحفظ لهم كرامتهم في بلادهم ويكفل لهم معيشة كريمة بما وهب الله بلادهم من خيرات وفيرة وكنوز دفينة.

قال تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

تتمة : القطار المغاربي : حين تصطدم تطلعات الأمة برداءة السياسة

أما إسبانيا، فترى في الحدود المغلقة مكسباً اقتصادياً، إذ أن افتتاح الممر البري سيحول البضائع الأفريقية عن مضيق جبل طارق وموانئها. وروسيا، التي تزود الجزائر بأكثر من 60٪ من وارداتها العسكرية، تدرك أن استمرار التوتر يعني استمرار صفقات السلاح بمليارات الدولارات. وفي الجانب الآخر، تقف الولايات المتحدة وكيان يهود مع المغرب في تحالف استراتيجي، لكن واشنطن لا تريد حرباً بين حليفين، فتكتفي بدعم "لا حرب ولا سلم"، ما يسمح لها ببيع الأسلحة والغاز في آن واحد.

وحتى الاتحاد الأوروبي، الذي يريد غاز الجزائر ونفوذ المغرب في الهجرة، لا يرحب بقطب مغاربي موحد ينافسه في البحر المتوسط. وهكذا ، يتكرس واقع غريب : القوى الدولية كلها، بدرجات متفاوتة، تجد في الانقسام المغاربي مصلحة ، بينما يدفع أهل البلاد المغاربية الثمن غالياً.

الموانع الشعبية والجدار الإعلامي

غير أن الأطراف الخارجية ليست وحدها المسؤولة عن تجميد المشروع. فهناك موانع شعبية عميقة، بناها عقود من الإعلام المتشنج والتعليم المنحاز. فجيل اليوم من الشباب المغاربي ، في المغرب والجزائر وتونس ، لم يلتقِ بجيرانه، لكنه تربى على صورٍ نمطية مشوهة عنهم. في المدارس الجزائرية ، يُوصف المغرب بـ"النظام التوسعي " ، وفي المغرب ، تُوصف الجزائر بـ"الدولة العسكرية التي تفرق المغرب". هذه الروايات المتقابلة أنتجت جداراً نفسياً لا يقل صلابة عن الجدار الحديدي على الحدود.

والخوف الاقتصادي يضاعف الأزمة: الجزائري يخشى غزو المنتجات المغربية الرخيصة، والمغربي يخشى تهريب الوقود المدعوم من الجزائر. كما أن غياب النخبة الموحدة، واندثار الزيجات المختلطة، كلها عوامل جعلت الشعوب لا تبالي بخطورة الانفصال، بل تخاف من تحمل مسؤولية الوحدة. وكما يقول التونسي العادي : "لو فُتحت الحدود ، سيغزونا 45 مليون جزائري و 36 مليون مغربي ، وترتفع الأسعار والكراء " .

لكن الصورة ليست قاتمة بالكامل. فالقطار، بحسب الدراسة المقدمة للبنك، ليس مجرد شريان حديدي، بل هو أداة لإعادة بناء شعب واحد. فحين يركب تونسي من تونس ويصل إلى فاس في 15 ساعة ، ويرى أن الخبز نفسه، واللباس نفسه، والكلام نفسه، ستنهار الصور النمطية المزروعة في عقود من الانفصال. وهنا تكمن المفارقة: الموانع الشعبية ليست دينية ولا عرقية، بل سياسية وإعلامية، مما يعني أنها قابلة للزوال لو توفر قرار سياسي شجاع، ومناخ إعلامي صادق.

الخاتمة: حلم الشيخ صالح الشريف ينتظر القرار

وفي لحظات اليأس، يستدعي التاريخ ذكرى رجل لم يتجاوز عمره الثلاثين حين كتب كلمة "استقلال" في جريدة تونسية عام 1906. إنه الشيخ صالح الشريف، الزيتوني الجزائري المنشأ، الذي نفته فرنسا إلى برلين، وهناك، في عز الحرب العالمية الأولى، أسس مع ثلاثة من رفاقه أول حزب مغاربي في التاريخ، تحت شعار: "تونس والجزائر والمغرب قضية واحدة".

تخيلوا ذلك المشهد: رجل تونسي-جزائري، في ثلج برلين، يحلم بقطار يربط تونس بتلمسان ووجدة وفاس... نفس القطار الذي ينتظر اليوم، بعد 110 سنوات، قراراً سياسياً ليتحول من دراسة في 468 صفحة إلى واقع ملموس.

نعم، القطار المغاربي ليس مجرد مشروع هندسي، بل هو اختبار لإرادة المنطقة في التجاوز عن صغائر الخلافات، والعودة إلى جوهر التاريخ المشترك. فالمغرب والجزائر، طوال 1300 سنة من التاريخ الإسلامي، كانا دولة واحدة في أغلب فترات الزمن، والشعبان ينتميان إلى القبائل نفسها، والمذهب نفسه، والطرق الصوفية نفسها. الانفصال الحالي بحدود مغلقة هو استثناء مؤلم، وليس قاعدة تاريخية.

السؤال الآن ليس تقنياً، ولا اقتصادياً، بل هو سؤال إرادة: هل يريد المغاربة حقاً أن يركبوا قطارهم نحو المستقبل، أم سيبقون سجناء حدودهم ورواياتهم المتناقضة؟

الجواب، في النهاية، ليس في يد البنك الإفريقي، ولا في يد القوى الخارجية، بل في قلوب 100 مليون مغاربي، وإرادة أهل القوة فيهم، حين يقررون أن الوحدة واجب شرعي فوري التنفيذ و التغيير ضرورة سياسية آن أوانها، وأن القطار الذي ينتظر منذ عقود، يستحق أن ينطلق أخيراً.

تتمة:بن قردان، أين كرامة بني آدم؟

فإن كان يملك السلطان فعليه أن يقوم بأعبائه، وإن كان لا يملك القرار فعليه أن يبيّن للناس حقيقة الأمر، وأن يتنح جانبا لمن هو أقدر منه، لأن بقاء الحاكم واجهةً لسلطة يمارسها غيره لا يرفع عنه سؤال المسؤولية، ولا يحوّل العجز إلى شرعية. هذا لمن يحكم بالإسلام، فما بالنا وقد فرض علينا اليوم حكم بغير ما أنزل الله وظلم عظيم لا يجب السكوت عنه؟

وقد فهم الصحابة معنى الأمانة والمسؤولية حق الفهم. فعندما طلب أبو ذر الغفاري رضي الله عنه ولايةً، قال له النبي ﷺ: «إنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها».

ويُروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: «لو عثرت بغلة في العراق لسألني الله عنها: لِمَ لم تمهّد لها الطريق يا عمر؟».

وهذا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كان يقول: انثروا القمح على رؤوس الجبال، كي لا يُقال جاع طير في بلاد المسلمين!

أما في زماننا، فلم تتعثر بغلة، وإنما تعثرت بلاد بأكملها، ومات الناس فقرًا وقهرًا وغرقًا، ولا يزال السؤال عن الأمانة والمسؤولية بلا مجيب.

وليس عابرًا أن يستعيذ النبي ﷺ من قهر الرجال، فيقول: «وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال». فالقهر الذي يكسر الإنسان ويضعه في موضع العجز والمهانة أمر استعاذ منه رسول الله ﷺ. وقد كانت الكرامة أحد أبرز الشعارات التي خرج من أجلها الناس في تونس سنة 2011، لكن المفارقة المؤلمة أن الإنسان أصبح اليوم يطالب بما هو أدنى: بالماء، والدواء، والعمل، والأمن، وبسبب يجعله يختار البقاء بدل ركوب البحر.

ولذلك فإن السؤال الذي تفرضه مأساة بن قردان ليس فقط: لماذا هاجر هؤلاء الشباب؟ بل: أيُّ واقع بلغ بالإنسان أن يرى في الموت احتمالاً أقل قسوة من الحياة؟

وهنا لا يمكن أن يكون الجواب مجرد تغيير حكومة أو رئيس أو برنامج اقتصادي. فقد جُرّبت هذه الحلول مرارًا، والمشكلة أعمق من تبديل الأشخاص والبرامج. إنها في أصل النظام الذي يحكم حياة الناس، وفي المرجعية التي تستمد منها أحكام الدولة والمجتمع.

لقد فُصل الإسلام عن معترك الحياة، وحُصر عند كثيرين في العبادات الفردية، بينما ثرك الحكم والاقتصاد والقضاء والاجتماع لنظم وتشريعات من خارج منظومتنا الإسلامية. مع أن الإسلام لم ينزل ليهدي الإنسان في المسجد فقط، وإنما جاء ليقيم الحياة على العدل والقسط، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ...﴾ [النحل: 90]، وقال سبحانه: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25].

بل جاء الإسلام ليحكم ويسير شؤون الناس. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105].

وعليه، فإن استرداد الكرامة لا يكون بجعلها شعارًا وطنيًا، ولا بتبديل الوجوه، وإنما بالعودة إلى المصدر الذي جعل كرامة الإنسان أصلاً: الإسلام لا غير.

وتونس، بلد الزيتونة، وأرض الفاتحين، ليست غريبة عن هذا الدين ولا عن حضارته. والمطلوب ليس استدعاء الإسلام كهوية رمزية أو خلفية ثقافية، بل استعادته نظامًا للحياة والمجتمع والدولة، نظامًا يجعل العدل حكمًا، ورعاية الناس واجبًا، والظلم محرمًا، وكرامة الإنسان أصلاً لا يقبل المساومة. وهذا هو التغيير الجذري الذي يدعو إليه حزب التحرير، وما دونه ترقيع لواقع رأسمالي متعفن، وجريمة في حق الإنسان، يشترك فيها وجوه الحكم والمعارضة، ما داموا متمسكين بقشة الديمقراطية، وبالمنتجات الغربية الفاسدة.

لقد ضاعت فرص وثروات وأحلام، وربما سنوات كاملة من أعمار أجيال. لكن أخطر ما يمكن أن نضيّعه هو الإنسان نفسه: أن يفقد ثقته بقيمة حياته، وأن يرى البحر أرحم من بلده، وأن تصبح الكرامة حلمًا بعيد المنال.

فالقضية المصيرية اليوم ليست أن نغيّر الوجوه، وإنما أن نغيّر النظام، وأن نوجه إليه كل سهام الغضب، وأن نعيد الإسلام إلى الحياة، حتى يستعيد الإنسان كرامته التي كرّمه الله بها، وينتصر في معركة الوعي. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤]

سبعون عامًا عجافا
من مجلة الأحوال الشخصيةوما بكُم خجلٌ...!

الخبر:

نظمت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ندوة دوليّة يومي 12 و13 أوت 2026 في تونس، بمناسبة الذكرى السبعين لصدور مجلة الأحوال الشخصية (13 أوت 1956)، والمنعقدة تحت عنوان: "سبعون عامًا من مجلة الأحوال الشخصية: أين نحن من المساواة؟"

التعليق:

في بلد أثقلته سياسة التفقير والتنكيل والنهب وتكميم الأفواه، في بلد تبكي فيه النساء فلذات أكبادها التي طفت جثاميُها فوق سطح بحر الهجرة اللاشرعية وهي تبحث عن باب للرزق، في بلد يُتاجر فيه بأجساد بناتنا و أعراضهن و يُعْرَضن كاسيات عاريات كالجواري في سوق النخاسة تحت عنوان مسابقات الجمال، وفي بلد مازالت أرضها تقتات من أشلاء أجساد النسوة الفلاحات المتناثرة من فوق شاحنات الموت وبلد وصلت نسبة الطلاق فيه حوالي 16ألف حالة سنويا و نسبة العزوف عن الزواج إلى 80٪ من الشباب دون سن 35 و بلد مقبل على نسبة 20٪ من التهرم السكاني إذ بلغ مؤشر الخصوبة في تونس 1.54 طفل لكل امرأة وفقًا لأحدث البيانات الرسمية الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء، ثُعْثينا الحركات النسوية ببيان وندوة تُمجّد تاريخا قذرا تآمر فيها الرئيس السابق بورقيبة مع أسياده من المستعمرين على المسلمين في تونس وهم في غفلة من أمرهم ليُلغيَ أحكام دينهم من النظام الاجتماعي ويُعلن مجلّتهم المشؤومة. ثمّ تهلّل النسويّات لمسيرة مشبوهة من التنقيحات والقوانين والمجلات التي أحدثها نظام بن علي المجرم وحسبك أن تقول بن علي لتعرف قبح هذه القوانين وسوء عاقبتها على المرأة والرجل والطفل والأسرة.

ثمّ خمسة عشر سنة من الثورة كان الأوْلى بكم -إن كنتم مخلصين- أن تركّزوا فيها الجهود على حماية الثورة من المتربّصين بها لكنكم آثرتم مواصلة نهج فاسد مُفسد مأجور أثقل المرأة في تونس بمزيد من أحمال الاتفاقيات الدولية المُنهكة: سيداو وإسطنبول وأخواتها...

سبعون عاما عجافا هي حصيلة مجلة الأحوال الشخصية
ولازلتم تمجدونها وتقدّسونها
فما بكم خجلٌ!!

يا أيّتها الحركات النسويّة! أفيقي من غيبوبتك فقد تجاوزك الزمن والتاريخ والبشر من الشرفاء الأحرار في تونس!

وتشكون التضييق على المجتمع المدني والمجال الديمقراطي! ألم يُكلّل المجتمع المدني بالعار بعد أن فضح جزء كبير منه على الملأ -ولا نعمُّم- بتهم تبييض الأموال والتآمر على أمن البلاد بجلب المهاجرين الغير الشرعيين لإحداث الفوضى في البلاد وتهديد الطمأنينة والأمان في بلد أهله متجانسون متحابون يعيشون في وئام مع بعضهم ومع ضيوفهم، ألم يكن المجتمع المدني المأجور الذي ترتع فيه المخابرات هو من يُهدّد السلام: سلم المرأة والرجل على حدّ سواء؟

ثمّ تتذمّرون من تأثير تصاعد الحركات اليمينية المحافظة؟ ولا أظنكم تقصدون حركات الإسلام السياسي فكلّها إما في السجون أو تحت التضييق لا سلطة لها في الحكم ولا سلطان. أم أنكم تقصدون تصاعد حركات اليمين المتطرّف في الغرب؟ مثل الجمهوريين في أمريكا والأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا التي فضحت تصريحاتهم وممارساتهم نظرتهم الحقيقية التي تزدري المرأة وملفات إيبستين خير شاهد على ما أقول، فمالنا ومالهم؟؟ ألم تدّعوا أن الحراك النسوي في بلاد العرب مستقل عن بلاد الغرب؟ ألم تدّعوا أنّ النساء المسلمات خرجن منذ زمن الاستعمار ضد الحجاب وطالبن بالسفور والاختلاط والمساواة وأن الاستعمار الفرنسي والإنكليزي لا ناقة له في إفساد حال النساء ولا جمل؟ فلماذا تشتكون من حركات تتكاثر في الغرب وأنتم في الشرق؟ إلا إذا كنتم تعترفون أنكم جزء من مسارهم وتخطيطهم! وأن تراجع سياسة الغرب تجاه دعم النسوية والجندر والمساواة تؤثر في وجودكم وانتشاركم! أم أنكم تقصدون عموم الناس المحافظين في تونس الذين أثبتوا تشبثهم بما بقي فيهم من آثار عقيدة الحق عقيدة الإسلام؟

أفيقي أيتها الحركات النسوية! فقد فاتك القطار فنحن قد انتقلنا إلى عصر جديد عصر ما بعد الطوفان. عصر صار فيه المسلم المقاوم الملثم في الأرض المباركة مصدر إلهام للشباب الغربي بل وتتغنى بمآثره النساء الأوروبيات في المحافل والتظاهرات! نحن في عصر تتفاخر الغربيات باعتناق عقيدة لإسلام وارتداء الحجاب على وسائل التواصل الالكتروني وعصر صار فيه الرجل الغربي يعتنق الإسلام هربا من تفشي التفكك الأسري في الغرب وانحلال المرأة وتفسّخ القيم، ومن أجل العيش في كنف الأسرة المسلمة ومع المرأة المسلمة. زمن، حتى ترامب الكافر المجرم سحب فيه الدعم المالي عن برامج دعم الشذوذ ومجتمعات الميم و أجندات الجندر!! فأين أنتم من الوعي بهذه التحولات الجذرية التي تُنذر بسقوط حضارة الغرب وميلاد حضارة الإسلام ودولته؟؟ سبعون عاما عجافا هي حصيلة مجلة الأحوال الشخصية ولازلتم تمجدونها وتقدّسونها فما بكم خجلٌ!!

-هاجر بالحاج حسن-

تصعيدٌ دامٍ في غزة، شهداء وجرحى وقصف وتهديد وتهجير
أيمر وكأن شيئا لم يكن؟!

منذ أكثر من أسبوع يشهد قطاع غزة تصعيدا داميا أوقع عشرات الشهداء، وفجر يوم الاثنين، استشهد ثمانية وأصيب عدد آخر بجروح متفاوتة، جراء غارات جوية وإطلاق نار نفذته قوات الاحتلال في مناطق متفرقة من القطاع. كما تعرض القطاع لغارات واستهدافات يومية ومتفرقة، وواصلت قوات الاحتلال استهداف البنية التحتية والأحياء السكنية، حيث قصفت محطة لتحلية المياه ومسجداً في حي الشيخ رضوان شمال مدينة غزة.

وإمعانا في الغطرسة والفرعنة، فقد هدد كل من رئيس وزراء يهود نتنياهو ووزير حربه كاتس، الأحد، بتنفيذ اغتيالات وإخلاء أحياء في غزة، ردا على ما يعتقد أنه إطلاق طائرات ورقية وبالونات من القطاع المحاصر باتجاه مستوطنات محاذية له.

وبذلك فقد هانت دماء أهلنا في غزة على أعداء الله حتى إنها لم تعد تساوي عندهم شيئا، إذ يهددون بمحو مناطق كاملة من القطاع وتهجير أهلها وقتل من يريدون لمجرد لعبهم بطائرات ورقية وبالونات هواء تسير بمحاذاة المستوطنات المجاورة للقطاع!!

لقد باتت مشاهد القتل والقصف والتهجير والوعيد مشاهد شبه يومية، بحق أهلنا المستضعفين في قطاع غزة، وهو مشهد يمزق قلوب المسلمين ويزيدهم غضبا على غضب، وما كان لهذا المشهد أن يتكرر إلا لأن حكام المسلمين لم يحركوا جيوشهم لنصرتهم وتحرير فلسطين، فاطمأن يهود إلى أنهم سيبقون في مأمن طالما بقي هؤلاء الحكام جاثمين على صدر الأمة، فقد خبروهم واستوثقوا من قدرتهم على إحكام القبضة على الشعوب والجيوش حتى في أحلك الأوقات وأشدها وحشية بحق أهلنا في غزة والضفة!

صحيح أن ما يقوم به كيان يهود يؤكد المشهد الذي رسمه الله لنا في كتابه العزيز، حين قال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوّاً كَبِيراً﴾، ولكن هذا الإفساد والعلو إنما هو بحبل من الناس لا من الله ولا من أنفسهم، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُواْ إِلاَّ بِحَبْلٍ مِّنْ اللّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ النَّاسِ وَبَآؤُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللّهِ وَيَقْتُلُونَ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾، وبعد أن انقطع عنهم حبل الله منذ زمن بعيد فها هو حبل الناس يكاد ينقطع بانفضاض شعوب الغرب عنهم وتعاظم الرأي العام العالمي ضدهم والضاغط على حكام الغرب المجرمين وعلى رأسهم حكام أمريكا للتوقف عن دعمهم.

وهذه فرصة لكل مخلص في جيوش الأمة أن يضم يده إلى حزب التحرير ويعطيه النصرة لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية التي تنهي حكم روبيضات المسلمين - صمام أمان كيان يهود والغرب - وتقود الجيوش لتحرير فلسطين وكل بلاد المسلمين المحتلة وتأخذنا إلى ميادين النصر والتحرير والسيادة، ليتحقق قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾.

المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير

المال والتضخم والدين أصبحوا يهددون الاقتصاد العالمي؟

لم يعد الخطر الذي يواجه الاقتصاد العالمي يتمثل في أزمة مالية مفاجئة، أو انهيار مصرف واحد، أو ارتفاع مؤقت في أسعار سلعة معينة، بل أصبح أكثر عمقاً وتعقيداً: نظام مالي تتشابك فيه النقود مع الدين والتضخم إلى درجة يصعب معها معالجة أحدها من دون التأثير في الاثنين الآخرين. فالمال هو الأداة التي تقوم عليها حركة الاقتصاد، والدين هو أحد أهم وسائل تمويل الاستثمار والإنفاق، والتضخم هو أحد أهم المؤشرات على اختلال العلاقة بين النقود والسلع والخدمات. غير أن هذه الأدوات، عندما تتوسع بلا حدود أو تنفصل عن الاقتصاد الحقيقي، يمكن أن تتحول من أدوات للنمو إلى مصادر لعدم الاستقرار.

والشواهد الدولية الحديثة تؤكد أن هذه المخاطر لم تعد نظرية. فوفقا لصندوق النقد الدولي في تقريره للرقابة المالية الصادر في نيسان/أبريل 2026 فإن الدين العام العالمي ارتفع إلى ما يقارب 93.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025، وأنه مرشح للوصول إلى 100٪ من الناتج العالمي بحلول عام 2029 إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

وفي الوقت نفسه، حذر بنك التسويات الدولية، في تقريره الاقتصادي السنوي لعام 2026، من أن ارتفاع الدين العام إلى مستويات تقترب من أعلى مستويات ما بعد الحرب العالمية الثانية، بالتزامن مع توسع دور المؤسسات المالية غير المصرفية، خلق علاقة جديدة بين الاستدامة المالية والاستقرار المالي، يمكن أن تجعل انتقال الصدمات أسرع وأوسع.

أولاً: المال من وسيلة للتبادل إلى قوة قادرة على إعادة توزيع الثروة

المال، في أبسط تعريفاته، هو وسيلة للتبادل، ووحدة لقياس القيمة، ومخزن للقيمة. ووجود المال ضرورة لأي اقتصاد حديث؛ فمن دونه تصبح عملية تبادل السلع والخدمات شديدة التعقيد.

لكن المال الحديث يختلف جذرياً عن مفهوم المال السلعي القديم. فمعظم النقود المتداولة اليوم ليست ذهباً أو فضة، وإنما نقود ورقية إلزامية؛ أي أوراق تصدرها الأنظمة، وتكون لها صفة قانونية كوسيلة رئيسية للوفاء بالالتزامات، من دون أن تكون قابلة لاستبدال الذهب أو الفضة بها، ومن دون أن يضمنها احتياطي من المعدنين. كما تشمل النقود الحديثة الأوراق المصرفية "البنكنوت" والنقود المصرفية التي تنشأ بدرجة كبيرة من خلال عمليات الائتمان المصرفي. وهنا تظهر المسألة الأساسية: متى يصبح نمو المال أكبر من قدرة الاقتصاد الحقيقي على إنتاج السلع والخدمات؟

إذا ارتفعت القدرة الشرائية النقدية بسرعة، بينما بقي الإنتاج محدوداً، فقد يبدأ المال في ملاحقة كمية محدودة من السلع والخدمات، فتظهر ضغوط على الأسعار. ولذلك لا ينبغي اختزال التضخم في عبارة "طباعة النقود" فقط؛ فالتضخم يمكن أن ينتج أيضاً عن صدمات الطاقة والغذاء، واضطرابات سلاسل الإمداد، وانخفاض قيمة العملة، وزيادة الطلب، واختلالات سوق العمل، وغيرها من العوامل. لكن الخطر يبدأ عندما يصبح التوسع النقدي والائتماني مستمراً ومنفصلاً عن نمو الإنتاجية.

ثانياً: التضخم الضريبة التي لا تظهر في قانون الضرائب

التضخم هو ارتفاع واسع ومستمر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود. وهذا يعني أن التضخم لا يقتصر تأثيره على ارتفاع الأسعار في المتاجر، بل يعيد توزيع الثروة داخل المجتمع. فالشخص الذي يحتفظ بجزء كبير من ثروته نقداً أو في أصول ذات عائد منخفض قد يخسر جزءاً من قوته الشرائية، بينما قد يستفيد مالك بعض الأصول الحقيقية من ارتفاع قيمتها الاسمية. وهنا يظهر أحد أخطر آثار التضخم وهو تآكل الثقة بالنقود. فعندما يعتقد الأفراد والشركات أن العملة ستفقد جزءاً متزايداً من قيمتها، يبدأون بتغيير سلوكهم؛ فيسعون إلى شراء العقارات أو الذهب أو العملات الأجنبية أو الأسهم أو السلع، بدلاً من الاحتفاظ بالنقد. وقد يتحول هذا السلوك نفسه إلى عامل يزيد الضغوط على العملة والأسعار.

والأخطر أن التضخم قد يتحول إلى دائرة متكررة: ارتفاع الأسعار، ارتفاع مطالب الأجور، ارتفاع تكاليف الإنتاج، ارتفاع الأسعار مجدداً، ارتفاع توقعات التضخم، مزيد من السلوكيات الدفاعية، مزيد من الضغوط السعرية.

ولهذا جعلت البنوك المركزية الكبرى استقرار الأسعار هدفاً أساسياً للسياسة النقدية.

وقد حذر بنك التسويات الدولية، في تقريره لعام 2026، من مخاطر عودة التضخم واستمراره، مشيراً إلى أن صدمات العرض الكبيرة يمكن أن تجعل مهمة السياسة النقدية أكثر صعوبة، خصوصاً عندما تدخل الاقتصادات الأزمات وهي تملك حيزاً مالياً محدوداً.

ثالثاً: عندما يتحول الاقتراض من وسيلة للنمو إلى آلية للبقاء

الدين ليس مشكلة في ذاته. فالاقتصاد الحديث لا يستطيع الاستغناء عن الائتمان. فشركة تقترض لبناء مصنع قد تحقق من خلال القرض إنتاجاً وأرباحاً جديدة. ودولة تقترض لبناء شبكة كهرباء أو ميناء أو طريق قد تزيد قدرتها الإنتاجية وتولد إيرادات مستقبلية.

المشكلة تظهر عندما يستخدم الدين لتمويل العجز المتكرر والاستهلاك الجاري بدل الاستثمار المنتج. عندها تبدأ المعادلة الخطرة: عجز مالي، اقتراض، دين أكبر، فوائد أكبر، عجز أكبر، اقتراض جديد.

وهكذا يتحول الدين من أداة إلى دائرة مغلقة. وليس هذا مجرد افتراض نظري؛ فقد أعلن صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل 2026 أن الدين العام العالمي بلغ قرابة 94٪ من الناتج في عام 2025، وأنه قد يصل إلى 100٪ بحلول عام 2029. كما أشار إلى أن ارتفاع أعباء الربا والإنفاق على الاحتياجات المجتمعية والدفاع والاستقلال الاستراتيجي يزيد الضغط على الموازنات العامة.

والأكثر أهمية أن المشكلة لا تقتصر على الدول الضعيفة؛ إذ أشار صندوق النقد إلى أن تراكم الدين تقوده بدرجة كبيرة الاقتصادات الكبرى.

رابعاً: لماذا أصبح الدين تهديداً عالمياً؟

لأن الدين العام لم يعد شأناً داخلياً. فالسندات الحكومية التي تصدرها دولة ما قد تكون موجودة في محافظ بنوك، وصناديق تقاعد، وشركات تأمين، ومستثمرين أجانب، وصناديق تحوط، ومؤسسات مالية في دول أخرى. وبالتالي، فإن أزمة الدين في دولة كبيرة يمكن أن تنتقل إلى النظام المالي العالمي. وهنا تكمن خطورة ارتفاع أسعار الربا. فإذا ارتفعت تكلفة الاقتراض، فإن الدولة التي لديها دين ضخم ستحتاج إلى دفع ربا أكبر. وإذا كانت مضطرة إلى إعادة تمويل جزء كبير من دينها باستمرار، فإن الربا الجديد قد يصبح عبئاً متزايداً على الميزانية. وهكذا يصبح لدينا: دين مرتفع + ربا مرتفع = خدمة دين أكبر. ثم: خدمة دين أكبر + عجز مستمر = اقتراض جديد. ثم: اقتراض جديد = دين أكبر.

وهذه هي الحلقة التي يخشاها الاقتصاديون.

وقد حذر بنك التسويات الدولية، في تقريره لعام 2026، من أن ارتفاع الدين العام وتغير هيكل أسواق السندات الحكومية يمكن أن يجعلا إعادة تسعير السندات أكثر حدة، وأن الصدمات قد تنتقل بسرعة عبر أسواق التمويل وعبر الحدود، وبين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

خامساً: الأزمة الأخطر تبدأ عندما يجتمع الدين مع المال والتضخم

هنا نصل إلى قلب المشكلة. تخيل دولة لديها عجز كبير ودين متزايد، ولديها ثلاثة خيارات رئيسية: خفض الإنفاق، زيادة الضرائب، الاقتراض والاستمرار في تمويل العجز.

لكن إذا استمرت في الاقتراض، فإن حجم الدين يرتفع. وإذا أصبحت خدمة الدين ثقيلة، تظهر ضغوط سياسية واقتصادية لإبقاء تكلفة الاقتراض منخفضة. وفي بيئات معينة، قد يؤدي التوسع النقدي والمالي إلى زيادة الضغوط التضخمية.

وهكذا تتكون حلقة: العجز، الدين، ارتفاع خدمة الدين، ضغوط على السياسة النقدية، مخاطر تضخم، ارتفاع توقعات التضخم، ارتفاع أسعار الربا، زيادة خدمة الدين.

وليست هذه الحلقة حتمية في كل دولة، لكنها تصبح أكثر خطورة كلما كان الدين مرتفعاً، والنمو ضعيفاً، والثقة بالسياسة الاقتصادية منخفضة. ولهذا حذر بنك التسويات الدولية من أن ارتفاع الدين العام يمكن أن يجعل مهمة البنوك المركزية أكثر صعوبة، لأن السياسة النقدية تصبح مضطرة إلى التعامل في الوقت نفسه مع التضخم وأسواق السندات والاستقرار المالي.

فالاقتصاد المستقر ليس هو الاقتصاد الذي يخلو من الدين، ولا الاقتصاد الذي يملك أكبر كمية من النقود، وإنما الاقتصاد هو الذي تكون فيه النقود والدين والائتمان في خدمة الإنتاج، لا بديلاً عنه.

سادساً: نحو معالجة جذرية للأزمة

من هنا يبدأ الحل الحقيقي؛ إنهاء الربا بشكل نهائي غير قابل للعودة، وإعادة بناء الثقة في المال، وإعادة الانضباط إلى الدين، وإعادة الاقتصاد المالي إلى خدمة الاقتصاد الحقيقي، وعودة الذهب والفضة ليكونا عملة بذاتهما، أو أوراقاً نائبة عنهما، أو وثيقة تمثل نسبة معينة من المعدنين. ومن هذا المنظور، لن يستطيع أحد الإقدام على هذه الخطوة، سوى دولة الخلافة القادمة؛ لأن التعامل بالذهب والفضة أمر حتمي لا مفر منه، باعتباره حكماً شرعياً واجب التنفيذ، فضلاً عن أن كثيراً من أدوات النظام الرأسمالي، محرمة شرعاً (كالربا والاحتكار والغرر وغيرها).

وعليه، يجب العمل على إقامة دولة الخلافة؛ فإقامتها واجب شرعي في عنق كل مسلم حتى تقام، فهي التي ستخرج الأمة من هذه الظلمات إلى عدل ونور الإسلام.

أيها المسلمون، يجب أن نطبق الإسلام كاملاً، وأن يكون نمط عيشنا قائماً عليه؛ فنحن ملزمون بتطبيقه، ولا تبرأ ذمتنا إلا بأن يكون الإسلام أساس حياتنا.

قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾.

بقلم أ.نبيل عبد الكريم

تونس و«مؤامرات» لا تنتهي...!

الخبر:رئيس الجمهورية: انقطاع الماء والكهرباء عمل مدبر واستهداف للمواطنين

التعليق:

المؤامرات في تونس معين لا ينضب... فلا يكاد يمر وقت طويل حتى تخرج السلطة بمؤامرة ما تزعم أن «الخونة والعملاء» يحبكونها في «الغرف المظلمة... وفي ارتماء في أحضان الخارج... لتفجير الدولة من الداخل»، وغير ذلك مما بات يحفظه الناس عن ظهر قلب.

آخر «المؤامرات» عندما أشرف رئيس الجمهوريّة قيس سعيّد ظهر يوم الأربعاء 26 من شهر أوت الجاري بقصر قرطاج، على اجتماع وزاري تعرّض فيه إلى ظاهرة قطع الماء والكهرباء في عديد مناطق الجمهورية حيث أكّد أنه يتابع الأوضاع دون انقطاع ومكبرا الجهود التي يبذلها أعوان الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز. واعتبر رئيس الجمهورية أنّ ما تمّ تسجيله خلال الفترة الأخيرة من تعدّد وتواتر لعدد من الظواهر والإشكالات في عديد القطاعات والجهات، لا يمكن اعتباره مجرّد أحداث عابرة أو حالات معزولة، فضلا عن أنّ الأبحاث أثبتت أن انقطاع الماء والكهرباء في عديد المناطق لم يكن نتيجة أعطاب عادية بل كان نتيجة أعمال مدبّرة يهدف من خطّط لها ونفّذها إلى تأجيج الأوضاع بشتى السّبل وبث الأكاذيب والإشاعات بهدف الإرباك والتنكيل بالمواطنين حتى في أبسط الخدمات.

وأكّد أنّ أعداء الوطن ومن والاهم باتوا مكشوفين أمام الشعب التونسي، مشددًا على أنه ما دامت الجبهة الداخلية متماسكة، وما دام الوعي متواصلًا رغم كل محاولات التأجيج، فستتحطم كلّ هذه المخطّطات الإجراميّة مهما كان مأتاها موضّحا أن الشعب التونسي ليس في حاجة اليوم إلى بلاغات، بل إلى أفعال وهي قادمة، ففي حياة الأوطان والشعوب لحظات لا يقع فيه الفرز فقط، بل تكون لحظات لبناء تاريخ جديد.

و هكذا ... فكل ما تحتدم الأزمة بل الأزمات في تونس ترتفع وتيرة هجمات الرئيس قيس سعيد على خصومه وعلى من يصفهم بالمتآمرين على الشعب والمتاجرين بقوته وسارقي أحلامه وأماله.. وكالعادة يستدعي الرئيس أحد موظفيه ثم ينطلق في ترديد سرديته التي حفظها الجميع عن ظهر قلب: « هناك من يتاجر بقوت الشعب.. هناك من يتلقى أموالا من الخارج.. هناك من نهب المليارات.. هناك من جوّع الشعب ..هناك من يريد إسقاط الدولة.. هناك من يحكم من وراء الستار...هناك وهناك وهناك ». وبقية السردية « سنطهر البلاد من الفاسدين.. سنطهر البلاد من المارقين عن القانون.. سنسحق أعداء الدولة.. سنحاسبهم, سنقضي عليهم... ».

فالرئيس لا يعلن حروبه إلا اذا كان هناك تشكي من نقص مادة ما, وبمجرد أن يتقلص حجم تململ الناس يعود إلى قواعده وتصمت صواريخه ومدافعه التي يوجه قذائفها في اتجاهات عدة وبشكل عشوائي, وتكون النتيجة لا إصابات ولا خسائر تذكر في صفوف المتسببين الفعليين في معاناة الناس.

وكلّ هذا الكلام و كلّ هذه التهم الملقاة جزافا هي في الحقيقة من خطّة احتواء الأوضاع التي تسعى إليها الحكومة لضمان التقليل من ضغط الشارع بسبب غياب الماء و الكهرباء وعدم جديّتها في اتخاذ القرارات المناسبة وغياب الحلول المضبوطة والعملية للخروج من حالة الأزمة لأنّ الأزمة هي من صنع الدولة و نتيجة لتوجّهاتها الخاطئة

إنّ الرئيس قيس سعيد اختار سلاحا لا يحقق ما يطمح له المفقرون والمهمشون والعطشى ، لأن ذلك السلاح هو سبب تفقيرهم وتهميشهم وتجويعهم والتنكيل بهم. والعدو الحقيقي الذي يجب شنّ الحرب عليه ليس أولئك الذين قاموا بأعمال مدبّرة و لا الذين خطّطوا و نفّذوا ، فهم من إفرازات نظام علماني وقوانين جائرة باطلة ، فالعدو الحقيقي لمن انبرى الرئيس يذود عنهم هو النظام الديمقراطي الوضعي والجريمة الكبرى التي ارتكبت في حق تونس وأهلها وسائر المسلمين هي فصل الإسلام عن الحياة والتشريع من دون الله وعليه فالتطهير الذي يصرّ الرئيس على التركيز عليه يجب أن يطال النظام القائم وكل ما ينبثق عنه، وما عدى ذلك لهوٌ وعبث وترسيخ للفساد وتثبيت للفاسدين.

بقلم أ.محمد زروق

نظام التعليم في دولة الخلافة يصنع رجال دولة من الطراز الرفيع

إن بناء هذا النظام التعليمي على أساس الإسلام لا يمكن أن يتحقق في ظل نظام سياسي يقوم على فصل الإسلام عن الحياة، بل يحتاج إلى فهم أن الإسلام عقيدة ينبثق عنها نظام يجب أن تطبقه دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي جعلها الإسلام نظاما سياسيا من الطراز الأول.

فنظام الخلافة له رؤية سياسية واضحة ومستقلة، يجعل من التعليم مصنعاً لرجال دولة من الطراز الرفيع وتربة خصبة تنتج شخصيات قوية تتطلع للقيادة ولا ترضى بالتبعية المهينة. ويرجع ذلك بالأساس إلى أن الإسلام جعل التعليم من الحاجات الأساسية للجماعة التي يجب على الدولة توفيرها مجاناً وبأعلى مستوى إلى جانب الرعاية الصحية والأمن، كما تضمن إشباع الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن لكل فرد من أفراد الرعية.

لذلك فإن دولة الخلافة ستوفر عوائد ضخمة من الملكية العامة وما تحت يدها من مثل المعادن والطاقة والزراعة والثروة الحيوانية وغيرها، من أجل بناء نظام تعليمي يقوم على رؤية شاملة من المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية إلى التعليم العالي بحيث يتم الارتقاء بالشخصية الإسلامية لتصبح قائدة في حراسة القضايا المصيرية للأمة وخدمتها والقدرة على وضع الاستراتيجيات، وبذلك ينشأ جيل بين الصفة القيادية وإخلاص المؤمن، ويتمتع بمجموعة متنوعة من المهارات ومجالات الخبرة التي تحتاجها الأمة في معترك الحياة.

القيروان: ماءٌ مفقود ومفاهيم مستوردة

في ظل أزمات سوء الإدارة والعجز عن استغلال الثروات التي ما فتئت تتوالى على أهل تونس، حتى طالت الماء الصالح للشرب، أصبح الحصول علىلفّة من ست قوارير أمرايستوقف الناس: من أين جاءه الماء في بلد يعجز فيه المواطن عن الحصول على أبسط حاجاته؟ أهو من أهل الحظوة، أم أنٍ له إلى أهل النفوذ والفاسدين سبيلًا؟ فبعد الطحين ومشتقاته، وبعد الأرز والقهوة، وبعد سائر ضرورات الحياة، أصبح التونسي، في دولة الحداثة والمدنية، والتنازع حول جنس الديمقراطية: أهي أنثى أم ذكر؟ لا يشغله إلا ألّا تنقطع الكهرباء عن بيته، وأن يحصل
على أدنى حاجته من الماء الصالح للشرب والري، بعدما سُلّم هذا العنصر
الحيوي لعبيد المال المحليين، مناولِي ضباع المال العالمي، ليُستباح لهم الاستيلاء على منابعه وبيعه للمواطن بـ«حقهم» المزعوم، بستمائة مليم للتر الواحد على أدنى تقدير.

وفي ظل فصول هذه الملهاة السوداء التي تاه التونسي في زواريبها، وجدت بلدية القيروان، والسلطة التي أجازت صنيعها ذاك، في برنامج «نساء ما يشغل (Femmedina) «المدينة المرأة في مدينتها عن ماء الحياة، وعن كسرة الخبز التي تعدّها حرائر القيروان في حزام العار الذي يلف المدينة، تحت قطعة من القصدير، تعرضها على سائقي عربات الشحن والتجار المارين على أطراف مدينتهم.

لقد وجدت بلدية القيروان في برنامج «نساء المدينة» ما يفتح الباب واسعًا أمام حفيدات أروى القيروانية لإدماج المرأة في الفضاءات العمومية داخل المدينة العتيقة، وضمان أمنها، وتيسير وصولها إلى تلك الفضاءات. وضمن هذا المشروع، يبرز حرص البلدية على المرأة القيروانية وحدبها عليها، من خلال السعي إلى تقليص «الفجوة بين الجنسين» في الفضاء الحضري - هكذا!

ولمثل هذه الأهداف، وصول المرأة القيروانية إلى الفضاءات العامة وهي آمنة، وتقليص الفجوة بينها وبين أخيها وأبيها وزوجها وابنها، كان لا بد أن يُنفّذ المشروع بواسطة منظمة تحالف المدن، وبدعم مالي واستراتيجي من التعاون السويسري الموجّه إلى النساء والعائلات، أو من الشؤون العالمية الكندية؛ حتى تعبر حفيدات أروى القيروانية إلى مراتب الرقي التي رسمت معالمها سويسرا وكندا والأمم المتحدة!

إلا أن أهداف هؤلاء الذين «آسفهم» وضع المرأة في القيروان وفي تونس عامة، لن تكتمل - في نظرهم - إلا إذا رُزعت المرأة في حمى الصحابي الجليل أبي زمعة البلوي، أحد الكرام الذين شهدوا بيعة الرضوان، وبايع رسول الله ﷺ على الجهاد وعدم الفرار والثبات معه حتى الموت، لتأتي المسلمة، المتعلق قلبها بحب نبيها وصحابته، وتمكّن من الرقص عند قبره، وهي تحسب أنها تحسن صنعًا.

ولئن بدا أن تهيئة تلك الساحة اليوم، بمبادرة من هذه الجهات «الاستعمارية»، لاحقٌ لموروث قد ينافي - في نظر القائمين على المشروع - النظرة الشرعية إلى المرأة المسلمة ودورها الريادي في الحياة، فإنٍ تحديد الأهداف على النحو الذي أعلن عنه يكشف، في تقديرنا، مرامي التضليل المتعمد للمفاهيم الاجتماعية التي حددتها الأحكام الشرعية.

ويأتي هذا المكر، ضمن ما يمكن تسميته بالحروب المفاهيمية، تلك التي تُرسم للوقاية من تنامي تأثير الشريعة والتقاليد الإسلامية في الساحة الأوروبية وفي العالم قاطبة، تحت عنوان أن الحرب موجهة إلى «الإسلام السياسي» أو «التطرف الإسلامي»، وليست موجهة إلى الدين أو المسلمين كأفراد، وأن المعركة ليست مع الإسلام وإنما مع التنظيمات المتطرفة.

غير أن جوهر المسألة، بالنسبة إلينا كمسلمين ومسلمات، أعمق من ذلك. فنحن ندرك أن نمط عيشنا لا ينفصل عن الأحكام الشرعية، وأن تطبيق هذه الأحكام يحتاج إلى دولة تقوم على العقيدة الإسلامية، وتجعلها أساسًا لدستورها وقوانينها، بحيث لا يُقبل في منظومتها التشريعية ما لا ينبثق عنها.

وفي غياب دولة الإسلام، الخلافة على منهاج النبوة، أثقلت حياة الرجال والنساء منا بأزمات تتوالى من كل جانب، حتى غدا الماء الذي تجري به العيون أعزّ على المواطن من أن يصل إلى بيته، وغدت عودة الكهرباء بعد انقطاعها مناسبةً للفرح!

بقلم أ.عبد الرؤوف العامري

أحيوا ميلاد الرسول ﷺ
باحياء سنته و استئناف دولته

في ذكرى المولد_النبوي الشريف، عقد حزب التحرير - ولاية تونس بقاعة المحاضرات بأريانة ندوة بعنوان : أحيو ميلاد الرسول ﷺ بإحياء سنته وإقامة دولته.

قدّم المحاضرة الأولى الأستاذ شهاب الدين الشاذلي بعنوان : مولد الرسول ﷺ وسيرته: من الذكرى إلى الاقتداء.

ركّز المحاضر على ضرورة تجاوز الاحتفال السطحي بذكرى المولد إلى الاقتداء الحقيقي بسيرة النبي ﷺ، مؤكداً أن قيمة المولد لا تكمن في استعادة الذكرى فحسب، بل في استحضار التحول العظيم الذي أحدثته الرسالة في الإنسان والمجتمع والتاريخ.

أوضح المحاضر أن رسالة محمد ﷺ لم تكن إصلاحاً جزئياً، بل ثورة شاملة هدمت جذور المنظومة الجاهلية القائمة على العصبية والظلم والوثنية، وأعادت بناء الإنسان والحكم والعلاقات الاجتماعية من أساسها، مستشهداً بكلمة جعفر بن أبي طالب عند النجاشي التي لخصت حال العرب قبل الإسلام وما جاء به النبي من توحيد وعدل وأخلاق.

وأكد أن الإسلام نقل الإنسان من عبادة البشر إلى عبادة الله، ومن العصبية إلى الرابطة الإيمانية، ومن الظلم إلى العدل، ومن الفوضى إلى المسؤولية، ومن مجتمع القوة والنسب إلى مجتمع القيمة والتقوى.

ثم انتقل إلى بيان أن الرسول ﷺ كان قدوةً في العبادة والسياسة والمجتمع، مستشهداً بآيات تدل على كمال خلقه وصبره على الأذى وثباته على المبدأ ورفضه المساومة، كما أبرز حكمته في إدارة الاختلاف مع الأنصار وفي صلح الحديبية، حيث حوّل المواقف الحرجة إلى مكاسب استراتيجية كبرى.

وختم المحاضر بالتنبيه إلى أن محبة النبي ﷺ الحقيقية ليست بالاحتفالات والمدائح، بل باتباع سنته والتمسك بهديه، مستشهداً بقوله تعالى: [قُلْ إِنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ]، داعياً إلى تحويل ذكرى المولد إلى فرصة لمراجعة النفس والعودة إلى المحجة البيضاء.

المحاضرة الثانية كانت للأستاذ معز بن ابراهيم بعنوان : ميلاد رسول الله ﷺ بإحياء سنته وإقامة دولته

ركّز الأستاذ بن ابراهيم على الجانب العملي والسياسي للسيرة النبوية، مؤكداً أن محبة رسول الله ﷺ ليست شعوراً ولا احتفالات، بل عقيدة وعمل وطاعة واتباع لسنته، مستشهداً بالآيات والأحاديث التي تؤكد وجوب محبته وتوقيره ونصرته.

أوضح أن سنة رسول الله ﷺ هي وحي من الله، بينت مجمل القرآن وفصّلت الأحكام الشرعية، وحددت علاقة الإنسان بربه ونفسه وغيره والمجتمع، كما بيّنت نظام الحكم والإقتصاد والسياسة الخارجية وغيرها من جوانب الحياة.

ثم انتقل إلى التأكيد على أن السنة بيّنت أن تطبيق الأحكام الشرعية مختص بالدولة ممثلةً في الخليفة أو القاضي، وهذا ما دفع النبي ﷺ لإقامة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، حيث أسسها على العقيدة، فبنى المسجد، وآخى بين المهاجرين والأنصار، وكتب صحيفة المدينة التي نظّمت العلاقات وأسست لأمةٍ جديدة تقوم على العقيدة بدلاً من الروابط القبلية.

وأشار إلى أن النبي ﷺ انتصب للقضاء وأشرف على السياسة الخارجية وأرسل الجيوش والكتب إلى الإمبراطوريات، مبيناً أن السيادة في الإسلام للشرع، والسلطان للأمة، وأن اختيار الخليفة يتم بالبيعة من المسلمين.

وعرج المحاضر على المؤامرة الغربية للفصل بين القرآن والسنة بهدف تحويل الإسلام إلى دين فردي روحي محايد لا يهدد النموذج الغربي، مستشهداً بتصريحات مستشرقين ومؤسسات بحثية تؤكد أن السنة هي المصدر العملي للإسلام السياسي، وأن ضربها يهدف لمنع قيام الدولة الإسلامية مجدداً.

وخلص إلى أن سر قوة الدولة الإسلامية كان العقيدة التي تحرك السلوك، وأن المسلمين اليوم فقدوا مفهوم الأمة وحلّ محله القومية والدولة الوطنية، مما جعل المسلم في بلد يرى أخاه في بلد آخر أجنبياً، فلا بد من إرجاع مكانة العقيدة ومفهوم الأمة والالتزام بالأحكام الشرعية، وحمل الدعوة سياسياً لإثبات قدرة الإسلام على حل المشكلات.

ختامًا:

اتفقت المحاضرتان على أن المولد النبوي ليس مجرد ذكرى تستعاد، بل مناسبة لتجديد العهد بالاقتداء بسنة النبي ﷺ، الأولى ركّزت على البُعد التربوي والأخلاقي والقدوة الشخصية، والثانية ركّزت على البُعد السياسي والدولي وإقامة الدولة كتطبيق عملي للإسلام، وتكاملت الرؤيتان في الدعوة إلى العودة إلى المنهج النبوي الشامل المتمثل في إحياء سنته وإقامة دولته.

أنظمة الحكم في بلاد المسلمين تشارك في صناعة حدود الدم!

إن أنظمة الحكم في بلاد المسلمين، تشارك في تثبيت حدود سايكس بيكو، وتنخرط في مزيد من التفتيت، لظهور كيانات سياسية جديدة في اليمن وليبيا والسودان والمغرب وسوريا، كالتي حصلت في تيمور الشرقية وجنوب السودان!

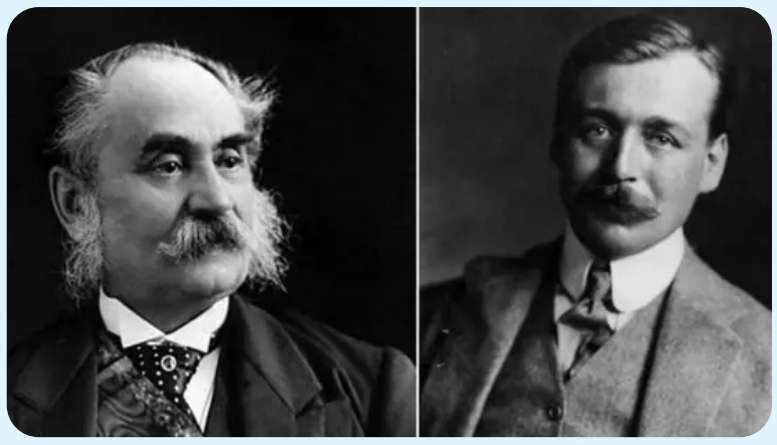

إن خطاب أنظمة الحكم في عموم بلاد المسلمين دون استثناء يكشف عن عقول مضبوعة بثقافة الغرب، تنبئ عن كراهية عميقة للإسلام. فالغرب الذي حضارته الرأسمالية تحتضر وتلفظ أنفاسها الأخيرة ونظامه المالي العالمي قد صار طي الأكفان ينتظر مواراته التراب، في ظل عودة حتمية حول العالم للتعامل بالذهب الملاذ الآمن للمال، تبخر الأوراق النقدية، وإعادة تسعيرها مقابل الذهب.

إنه فشل ذريع غير معلن عن إخفاق الأنظمة الحاكمة في عموم بلاد المسلمين في الكفاية عن الفراغ السياسي الذي تركه غياب دولة الخلافة منذ عام 1342هـ - 1924م، وقرب انبلاج شمس دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة. قال تعالى: [إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ]، وقال ﷺ: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنهَاجِ النُّبُوَّةِ».

جريدة الراية

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة.

إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
محمد الحبيب الحجاجي
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.